مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

حاجة الجزائر إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر والصعوبات التي تواجهها

Algeria's need to shift towards a green economy and the difficults it faces

سلطان عمار*

جامعة الإخوة منتوري، (الجزائر)، soltane.amar@gmail.com

تاريخ ارسال المقال: 2025/03/03	تاريخ القبول: 2025/04/01	تاريخ النشر: 2025/06/01

* المؤلف المرسل

الملخص:

تواجه الجزائر اليوم تحديات مناخية كبرى مثلها مثل كل دول العالم وتعثر في التنمية والاعتماد على البترول كمورد أساسي للثروة، لذلك أصبح الاقتصاد الأخضر خيارا ضروريا لمواجهة هذه التحديات. يهدف هذا البحث إلى بيان أهداف وأبعاد الاقتصاد الأخضر وبيان دوره في بالتنمية المستدامة، وكذا التطرق إلى مساعي السلطات الجزائرية لبعث الاقتصاد الوطني من خلال التحول نحو الاقتصاد الأخضر وبحث العراقيل التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر; التنمية المستدامة; البيئة; الصعوبات.

Abstract :

Today, Algeria faces major climate challenges, like all countries in the world, and stumbling in development and dependence on oil as a basic source of wealth, so the green economy has become a necessary option to face these challenges. This research aims to clarify the objectives and dimensions of the green economy and its role in sustainable development, as well as to address the efforts of the Algerian authorities to revive the national economy and discuss the obstacles they face.

Keywords: Green economy; sustainable development; environment; difficulties.

مقدّمة:

تسعى كل دول العالم إلى تحقيق التنمية وتحقيق الرفاهية لشعوبها، وهذا أمر مشروع وهدف نبيل، لكن هذا المسعى أدى بكثير من الدول إلى استنزاف ثرواتها الطبيعية ومواردها، فلجأت بعضها إلى نهب ثروات الدول المتخلفة بكل الوسائل بواسطة الغزو والاستعمار المباشر في مرحلة ما، وبواسطة الحماية والتعاون والشراكة وخلق النزاعات والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وما إلى ذلك من المبررات التي تنتهي بنهب خيرات هذه الدول أيضا. وبالموازاة لجأت الكثير من الدول إلى حلول جذرية للمحافظة على ثرواتها وعقلنة استغلالها لصالح الأجيال المقبلة في إطار مفهوم التنمية المستدامة، فلجأت إلى استغلال الطاقات المتجددة وإقامة مشاريع صديقة للبيئة في إطار ما يعرف باسم الاقتصاد الأخضر، وتغيير أنماط الاستهلاك بهدف خفض انبعاث غاز الكربون والمحافظة على ظروف حياة أقرب ما تكون إلى الطبيعة.

ولا شك أن الاقتصاد الأخضر أصبح حتمية إنسانية في ظل الأخطار المحدقة بالمجموعة البشرية على صعيد كوكب الأرض من ارتفاع معدلات درجات الحرارة أو ما يعرف بالاحتباس الحراري الذي أدى إلى جفاف الكثير من الموارد المائية وتصحر الأراضي وفيضانات وسيول جارفة في نواحي أخرى من المعمورة، وظهور الآفات والأمراض ونفوق الأسماك وانقراض بعض أصناف الحيوانات والنباتات والكثير من المآسي التي لا تخطئها العين البصيرة. والجزائر ليست بمنأى عن ما يحدث في العالم، فهي معنية اليوم أو غدا بمثل هذه الظواهر، لذلك يهمنا في هذه الدراسة

المتواضعة أن نتقصى عن الإجراءات التي باشرتها السلطات في بلادنا ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، فإلى أي مدى أخذت الجزائر بمتطلبات الاقتصاد الأخضر؟ وهل تسير في الطريق الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة لمواطنيها؟

ومن ثم يعتبر موضوع الاقتصاد الأخضر ذو أهمية قصوى اليوم، في الجزائر كما في العالم، خاصة وأن الثروات البترولية هي المورد الرئيسي لاقتصاد البلاد وهي في طريقها للاستنزاف إن لم تكن استنزفت بالفعل، وعليه تدور إشكالية هذه الدراسة حول مدى مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر والصعوبات التي تواجه مساعي التحول نحوه. تجرنا هذه الإشكالية إلى تعريف مفهوم الاقتصاد الأخضر، وأهدافه وأبعاده المختلفة، ودور الاقتصاد الأخضر في تحقيق تنمية مستدامة في البلاد والتحديات التي تواجهها عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر. ومن خلال الوصف والاستعانة بالمنهج التحليلي أساسا مع بعض المقارنة نشرع في معالجة هذه الإشكالية، حيث نتطرق إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر وأبعاده (المبحث الأول)، ثم إلى أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر والتحديات التي تواجهها (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر وأبعاده

من المفاهيم الحديثة التي نالت أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية المعاصرة مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي فرض نفسه كبديل للاقتصاد الرأسمالي المتوحش ذي الأزمات المتجددة، والذي أفضى إلى إفلاس أخلاقي وأسوأ استغلال من الإنسان لأخيه الإنسان واستنزاف للثروات ودمار للطبيعة والبيئة. ذلك أن الاقتصاد الأخضر يعمل على زرع ثقافة الاستغلال العقلاني لمختلف الثروات الطبيعية لضمان عيش مستقر للبشرية،[1] فما المقصود بهذا المصطلح؟ ما أهميته وأهدافه وأبعاده؟ نحاول الإجابة على هذه الأسئلة منهجيا من خلال مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهدافه (المطلب الأول)، وأيضا من خلال أهم مجالات الاقتصاد الأخضر (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهدافه

نحاول في هذا الجزء من البحث التعرض إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر (الفرع الأول)، ولاكتمال هذا المفهوم لا بد من بيان بعض من أهدافه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر

من الناحية اللغوية يحيلنا المصطلح مباشرة إلى تلك النشاطات النفعية التي يباشرها الإنسان في توافق مع الطبيعة ومع البيئة، لكن أهل الاختصاص يحيلوننا إلى اقتصاد الطاقة النظيفة والممارسات التي تسعى إلى تحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتقليل الأثر البيئي المترتب عن مختلف النشاطات الإنتاجية والصناعية على وجه الخصوص، وتحسين استخدام الموارد الطبيعية. قد اعتبرته منظمة العمل الدولية للاقتصاد الأخضر بأنه : " اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيا، يوجد فيه نمو في الدخل وفي العمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص، وهو يهدف إلى تخفيض انبعاث الكربون

والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد، ويولد الوظائف الخضراء التي تقلل في نهاية المطاف من الأثر البيئي للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية إلى المستويات التي تحقق بها الاستدامة".[2]

أما من جهة برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيعرف الاقتصاد الأخضر بأنه ذلك الاقتصاد الذي ينتج فيه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة الايكولوجية للموارد.[3] وأما فقها فقد تعددت التعريفات لهذا المفهوم شكلا لكنها تتفق حوله مضمونا كما جرى العرف في مختلف العلوم الاجتماعية، فواحد من الباحثين يقول: " يمكن أن ننظر إلى الاقتصاد الأخضر في أبسط صوره باعتباره ذلك الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات العمرية".[4] فيما يرى آخر أن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتخفيض إنبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الإحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي.[5]

ومن ثم يكون الاقتصاد الأخضر نموذج اقتصادي جديد يعمل على تكييف جميع المهن والنشاطات الإنسانية المنتجة للسلع والخدمات مع متطلبات البيئة من أمن وسلامة وصحة، وهذا بصفة مستمرة ليمتد إلى الأجيال المستقبلية ويحقق الاستدامة، فنكون بصدد اقتصاد يستغل الموارد والطاقات بصفة عقلانية لا تحرم الأجيال المستقبلية من حقها في التنمية، فيتحقق التواصل والتكامل بين الأجيال. وإجمالا يتميز الاقتصاد الأخضر بخاصيتين أولهما الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ، وثانيهما الاعتماد بشكل مركز على الطاقة البديلة المتجددة الناتجة عن الشمس والرياح والماء وغير ذلك بما يقلل الاعتماد على الطاقة التقليدية.

الفرع الثاني: أهداف الاقتصاد الأخضر

إن الهدف الأساسي الذي وضعه منظرو الاقتصاد الأخضر هو حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية وعلى التنوع البيئي، وتعزيز فرص الاستغلال العقلاني والنظيف للموارد الطبيعية من خلال الحد من النفايات والمواد الناتجة عن مختلف النشاطات الاقتصادية أي كانت طبيعتها صلبة أو مائعة (غازية / سائلة)، عضوية أو معدنية أو بيولوجية. وبالموازاة تعزيز فرص تطوير قطاعات جديدة ونشاطات تكنولوجية وخلق وظائف خضراء صديقة للبيئة، والعودة إلى النشاطات التقليدية باستعمال تقنيات تكنولوجية حديثة، بمعنى استغلال التطور التكنولوجي في تحسين وبعث النشاطات التقليدية غير المضرة بالبيئة.

ولعله من الأهداف المهمة للاقتصاد الأخضر تلبية الطلب المتنامي على الطاقة والذي أدى بشكل واضح إلى استنزاف الموارد الطبيعية، وتحتم معه اللجوء إلى مصادر الطاقة البديلة والمتجددة غير المضرة بالبيئة، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة، ويتحقق الاستقرار للمجتمع من خلال ذلك بما يؤدي في النهاية إلى الحد من الهجرة ونوعية حياة أفضل في ظل بيئة نظيفة. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى تجربة دولة رواندا الرائدة ضمن إطار رؤية عام 2020، إذ حددت مجموعة من الأهداف القابلة للقياس بشأن السياسات العامة المتعلقة بالسكان والأراضي وإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها،[6] والمثير للإعجاب في هذه التجربة أن رواندا دولة إفريقية (بما يعني الفقر والتخلف)، كما أنها

عاشت منذ عقدين تجربة حرب أهلية مأساوية خلفت دمارا اقتصاديا مروعا علاوة على الإبادة الجماعية لما يقرب من مليون مواطن.

ومن أهداف الاقتصاد الأخضر " مساعدة الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو على ضمان الأمن الغذائي والخدمات الأساسية من تزود بالمياه والطاقة وتيسير التنقل من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها"،[7] وحمايتها من الاستنزاف ومن التلوث ومن سرقة الدول المتطورة بأي صيغة كانت. ومن الأهداف أيضا حماية الصحة وتعزيز أمن الطاقة وأمن المياه لأنها تشكل العنصر الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى فرص عمل جديدة ، ومن ثم المساهمة في الحد من الفقر ومن الكثير من الآفات الاجتماعية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن " التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعني أيضا تحولا في التوظيف الذي يخلق عددا مماثلا على الأقل من الوظائف التي يخلقها الاقتصاد الحالي"،[8] وأرى الكاتب متفائلا جدا، ولأن صدقت نبوءته لأصبح الاقتصاد الأخضر حلا سحريا لمعضلة التشغيل. والأكيد أن التحول الأخضر يساهم في امتصاص نسبة معتبرة من الأيدي العاملة البطالة، وخاصة في بعض المجالات الواعدة وفقا لدراسات الخبراء وتوقعاتهم على غرار الفلاحة والنقل والسياحة وفي مجال إدارة المياه ومجال تدوير المخلفات ومعالجتها.

المطلب الثاني: أهم مجالات الاقتصاد الأخضر

إن الاقتصاد التقليدي يقوم، من وجهة نظر رأسمالية، على الاستغلال الأقصى لكل الموارد الممكنة من أجل كسب الثروة والمزيد من الثروة، وأفضى هذا الفكر إلى الإبادة الجماعية لكثير من شعوب المعمورة من أجل تحقيق الرفاهية لمجموعة بشرية محددة على حساب المجموعات الأخرى، بل وأفضى علاوة على ذلك إلى إفساد الطبيعة والمناخ وصنع الأسلحة الفتاكة. وكبديل لهذا النمط يقوم الاقتصاد الأخضر على الاستغلال العقلاني للموارد والمحافظة على البيئة، ولتقريب هذا المفهوم إلى الواقع العملي نحاول التطرق إلى أهم مجالاته وفق الترتيب التالي.

الفرع الأول : الطاقة المتجددة والأبنية الخضراء

ـ أولا :الطاقة المتجددة

عرف عصر النهضة الصناعية استغلال الفحم الحجري لإنتاج الطاقة، ثم استغلال المحروقات من نفط وغاز، ثم الاعتماد على الطاقة النووية المتأتية من معادن اليورانيوم والبلوتونيوم وغيره، لكن هذه المصادر استنزفت أو هي في الطريق إلى الاستنزاف، وإضافة إلى ذلك فإن هذه المصادر ينتج عن استغلالها المفرط مخلفات مدمرة للمناخ على الأقل من ناحية الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وحسب الوكالة الدولية للطاقة، فان الأنماط الحالية لاستهلاك الطاقة ستزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 130 في المائة بحلول سنة 2050، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمعدل 6 درجات مئوية، وهو ما يؤدي إلى احتمال حدوث تغير لا يمكن إصلاحه في البيئة الطبيعية، وخسائر اقتصادية قد تصل ما بين 5 و 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنويا.[9]

وعلى سبيل المثال تنتج المفاعلات النووية كمية هائلة من الكهرباء وتطلق بخار الماء في الهواء، وهو الجزء المرئي من عمليات التفاعل، ولكن هذا البخار غير ضار، فيما النفايات الصلبة الناتجة عن عمليات تخصيب اليورانيوم هي مواد مشعة تؤثر على بنية المادة الحية في الخلايا، وهي ليست فقط ضارة، وإنما يمكن وصفها ببساطة أنها قاتلة أو مشوهة حال التعرض إليها. " ورغم أنه يتم دفن هذه المخلفات في حاويات خاصة باهظة الثمن في أعماق الأرض، لكن هذه النفايات تستمر في إصدار الإشعاعات القاتلة لمدة تتراوح بين 300 ومليون سنة،"[10] وفي هذه المدة لا يضمن أحد بقاء الحاويات على حالها ولا التحكم في خطر الإشعاع، لذلك كثيرا ما يتم التخلص من هذه النفايات النووية في أراضي الدول المتخلفة بتواطؤ من مسؤوليها الفاسدين.

وكبديل عن المصادر التقليدية للطاقة يقع الاهتمام اليوم على الغاز الحيوي والمخلفات العضوية النباتية والحيوانية التي تعالج عن طريق التخمير البكتيري أو الاختراق الحراري، ورغم أن مثل هذه المصادر تنتج كميات محدودة من الطاقة إلا أنها متاحة للجميع، ويمكن أن تنتج كميات معتبرة إذا تم تعميمها على جميع السكان. وأما الطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح وطاقة حرارة الأرض الجوفية فهي عناصر غير منتهية أي متجددة باستمرار وهي متاحة على نطاق واسع ويمكن أن تنتج كميات معتبرة من الطاقة.

ـ ثانيا : الأبنية الخضراء

يعد قطاع البناء والعمران أحد المستهلكين الرئيسين للموارد الطبيعية كالحجارة والتراب والمياه والطاقة، ومن جهة أخرى فإن عملية صناعة البناء والتشييد الكثيرة والمعقدة ينتج عنها كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة، ولهذه الأسباب ظهرت مفاهيم وأساليب جديدة في البناء تسمى التصميم المستدام والعمارة الخضراء المستدامة. ذلك أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب التركيز على العمارة الخضراء التي يستخدم في بنائها مواد صديقة للبيئة بمواصفات تقتصد في استعمال المياه وفي استهلاك الطاقة الكهربائية.

وعلاوة على ما تقدم أصبح من الشائع وجود مسطحات مائية وغطاء نباتي في محيط الأبنية من أشجار ونباتات متسلقة تمتص الغبار وتنعش الجو الحار، بل أن أسطح العمارات أصبحت في كثير من الحالات مغطاة بالتربة التي تزرع فيها نوعيات من الخضار فيما يعرف بالإنتاج المنزلي، ونوافذ المنازل تستغل أيضا بوضع نباتات للزينة ولإنتاج الأكسجين وامتصاص الكربون. ويعتبر تحول قطاع البناء إلى الاقتصاد الأخضر قضية اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية من حيث إنشاء وظائف وصناعات جديدة، " وسيكون لهذا البناء تأثير بعيد المدى يشجع على التحول إليه لتحقيق استدامة ونمو اقتصادي هام" على رأي أحد الباحثين.[11]

الفرع الثاني : مجالات أخرى للاقتصاد الأخضر

ـ أولا : النقل الأخضر

في ظل التراكم السكاني الرهيب في المدن أصبح التنقل عبر الأحياء والضواحي كابوسا حقيقيا للكثير من السكان بسبب التأخر في المواعيد وضياع الوقت والإرهاق والاضطرابات النفسية وما إلى ذلك من تأثيرات سلبية

على حياة السكان، وبالإضافة إلى ذلك يشكل تكاثر وسائل النقل وتركيزها في أماكن محدودة تحديا مناخيا حقيقيا لما تسببه هذه الوسائل من ضجيج وانبعاث غازات ملوثة للهواء، وتعريض حياة بعض الفئات للخطر من جهة الحوادث ومن جهة الفتك بالصحة العامة وبالبيئة.

وتشير بعض الدراسات إلى أن أعلى زيادة في استهلاك الطاقة حدثت في قطاع المواصلات، إذ بلغت نسبة استهلاك البنزين 59 في المائة من إجمالي الطاقة المستهلكة، وهو ما يمثل نسبة 42 في المائة من حجم الكربون المنبعث في الجو، دفع هذا الأمر الكثير من الدول إلى العمل على تصنيع وسائل نقل أسرع وأكثر أمانا وأقل استهلاكا للوقود.[12]

وأمام هذا التحدي يأتي النقل الأخضر (يصطلح عليه أيضا بالنقل المستدام بيئيا) كبديل للنقل التقليدي القائم على وسائل تستعمل النفط كطاقة للحركة، وهو يستعمل الكهرباء كطاقة نظيفة ويركز على وسائل النقل الجماعي وأيضا العربات الهجينة (تستعمل الكهرباء والنفط بالتناوب)، واحتمالا الطاقة الشمسية مستقبلا. ويوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بشكل آمن وأكيد دون إحداث ضرر بالصحة أو النظام البيئي، فهو الأقل تلويثا للهواء وللتربة وإصدارا للضجيج. ونظرا لهذه الأهمية أقر المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة هدفا لوقود أنظف للسيارات، وأصدر توصية بالتخلص من عنصر الرصاص في البنزين والكبريت في الديازل والجازولين،[13] وهو الأمر النافذ في الجزائر منذ سنين قليلة.

ـ ثانيا : إدارة المياه

يعتبر الأمن المائي جزء لا يتجزأ من الأمن الاقتصادي بصفة عامة، وهو في مفهوم الاقتصاد الأخضر عنصرا حيويا من عناصر التنمية المستدامة، لذلك يقع الاهتمام بجمع مياه الأمطار وتخزينها في السدود والسواتر المائية وإعادة استعمالها وتوزيعها بدقة متناهية. وأيضا يتم العمل على تحلية مياه البحر، والإستفادة من المياه المستعملة في الصرف الصحي، وكذلك توليد الطاقة من المياه، واستغلال التدفقات من المرتفعات لتحويلها إلى طاقة كهربائية وغير ذلك من العمليات التي تثمن الموارد المائية وتعمل على الاقتصاد في استعمالها.

ـ ثالثا : إدارة النفايات

يقصد بها عملية إعادة استغلال المخلفات بكل أنواعها الناتجة عن النشاط الإنساني صناعيا كان أو بيولوجيا، ويتم هذا بعد فرزها وتجميعها لإنتاج منتجات أخرى قد تكون أقل جودة من المنتج الأصلي لكنها ذات قيمة اقتصادية، أو هكذا يجب أن تكون بإعادة إدخالها في الدورة الاقتصادية. ومن أمثلة ذلك تدوير الورق والبلاستيك والزجاج والقطع المعدنية وإضافة مواد كيميائية لها لإنتاج مواد أخرى، وعليه فالعملية اقتصادية بحتة تتعلق بالاستغلال الأقصى للإمكانات المتاحة لبلوغ أهداف مرصودة مسبقا، هذا هو ملخص عملية إدارة المخلفات. ومن أهم عمليات إدارة المخلفات تلك المتعلقة بالنفايات الحيوية التي يتم العمل على معالجتها بالتخمر الهوائي أو غيره، ومن ثم استعماله

في إنتاج السماد العضوي الضروري لتنمية الانتاج الفلاحي وتحسين نوعيته، أو استعماله في توليد الطاقة، وحتى النفايات السامة يتم معالجتها وتدويرها والاستفادة منها.

و يتحقق من خلال إدارة المخلفات نتيجتين هامتين تخدمان مفهوم الاقتصاد الأخضر، أولهما تنظيف البيئة من هذه المخلفات وتجنب آثارها الضارة (بعد صحي/بيئي)، ولا يخفى على أحد الدور السلبي للنفايات الصناعية بالخصوص، "ولمختلف الأنشطة البشرية الاقتصادية التي ساهمت في إحداث تغييرات في تكوين الغلاف الجوي،"[14] وثانيهما إعادة تثمينها لتصبح ذات قيمة في السوق (بعد اقتصادي/ اجتماعي)، بل وتساهم في خلق مناصب شغل، ومن ثم تحقيق مداخيل ضريبية لصالح الدولة، وهذا شيء من حكمة وأهمية الاقتصاد الأخضر.

المبحث الثاني : أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر وصعوباته

إن مؤشرات نمو الاقتصاد الجزائري متواضعة حتى لا نقول كلاما آخر، فهو يعاني إلى اليوم من الاعتمادية المفرطة على المحروقات، وهذا برغم إدراك السلطات لهذا الواقع المر ووعودهم المتعددة والمتواصلة بتنويع مصادر الدخل، لكن هذه الوعود تتطاير مع الرياح كلما ارتفعت أسعار البترول وحدث فائض في ميزانية الدولة. ومن ثم يقع الاقتصاد الأخضر كبديل مأمول من أجل إصلاح الخلل الدائم في الاقتصاد الوطني وخلق تنوع فيه، وترشيد الاستهلاك والاستغلال المفرط للثروات الطبيعية. نتعرض فيما يلي إلى أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر (المطلب الأول)، ثم نتناول الصعوبات التي تواجه عملية التحول نحوه (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر

ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة سنة 1987 في تقرير أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية يحمل عنوان (مستقبلنا المشترك)، وقد اعتبرها التقرير(تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم).[15] ولا شك في وجود اختلاف بين الفقهاء في تحديد مفهوم التنمية المستدامة وأيضا بين الدول، فعلى سبيل المثال يعني المصطلح في الدول المتقدمة ترشيد استهلاك الطاقة والموارد، فيما يعني في الدول المتخلفة توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة.[16] وأغلب الفقه يجعل من الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، والأخيرة تصبح هدفا. والجزائر كواحدة من الدول (المتخلفة اقتصاديا) والسائرة في طريق النمو تسعى إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر نظرا لأهميته الاجتماعية (الفرع الأول)، وأيضا نظرا لأهميته الاقتصادية (الفرع الثاني)

الفرع الأول:الأهمية الاجتماعية للاقتصاد الأخضر

لا شك أن الاقتصاد في مفهومه التقليدي يعبر عن مختلف نشاطات الإنسان من أجل كسب لقمة العيش وتلبية حاجياته المختلفة، ومن ثم فإن البعد الاجتماعي لصيق بالنشاط الاقتصادي، بل هو هدفه ومبتغاه، ويتجلى ذلك بصفة أكبر في نموذج الاقتصاد الأخضر وفق التفصيل التالي.

ـ أولا : الاقتصاد الأخضر يدعم المساواة الاجتماعية

يعتبر الفقر هاجس معظم دول العالم وهو يعكس انعدام العدالة الاجتماعية وعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية والحصول على القروض وغير ذلك، فيما يساهم الاقتصاد الأخضر في التخفيف من حدة الفقر من خلال الإدارة السليمة للموارد الطبيعية والمحافظة على الأنظمة الايكولوجية، و يسهل من تدفق المنافع من رأسمال الطبيعة مباشرة إلى الفقراء، يستتبع ذلك توفير وظائف جديدة في عدة قطاعات مثل السياحة والزراعة والطاقة والنقل والصحة." ومن خلال التركيز على صغار الملاك مثلا تساهم عملية تخضير الزراعة في الدول النامية من حدة الفقر مع الاستثمار في الأصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب معيشتهم، والتي تجعل التحرك نحو لاقتصاد الأخضر يحسن المعيشة في الكثير من المناطق منخفضة الدخل".[17] كما أن النقل الأخضر يعطي الأولوية للنقل الجماعي النظيف بيئيا، بما يعني تكريس مبدأ المساواة بين كل أبناء الشعب إلى حد كبير.

ومن مظاهر المساواة الاجتماعية المساواة في فرص العمل وفي التوظيف، وهو مبدأ دستوري في الجزائر (المادة 67 من دستور 2020)، وهو الأمر الذي يساهم فيه الاقتصاد الأخضر بالنظر لمختلف الوظائف التي تتحقق من خلاله على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وخاصة في ظل تعاقب مختلف أزمات الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد العالمي وتضاعف القلق من فقدان الوظائف. ويعرف على الاقتصاد الأخضر نموا مستمرا ناتجا عن استخدام الطاقة المتجددة وإدارة المخلفات المتزايدة بإضطراد مع نمو الدخل وتزايد عدد السكان، علاوة على مناصب الشغل التي تخلق في قطاعات المياه ومصائد الأسماك وغيرها من التقنيات الأخرى التي تتطلبها مقتضيات الاقتصاد الأخضر.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن المجالات المرشحة لخلق مناصب شغل هي الفلاحة والبناء والتعمير والنقل والجراحة والطاقة المتجددة ومجال إدارة المخلفات وتدويرها،[18] ولا شك أن كل هذه المجالات في الجزائر في حاجة إلى الاستثمار فيها. كما تشير تقديرات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر أنه يمكن خلق 1421619 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر بين سنتي 2011 و 2025 ، مقارنة مع 273000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010في مجالات العمل المرتبطة بالبيئة، مثل إعادة تدوير النفايات والطاقات المتجددة.[19]

ـ ثانيا : الاقتصاد الأخضر يحقق معيشة كريمة ومستدامة للأفراد

لا شك وأن الانفجار السكاني الرهيب الذي يعرفه العالم اليوم وخاصة في بعض المدن الكبرى يساهم بحدة في زيادة انبعاث غاز الكربون، كما يشكل الأمر ضغطا كبيرا على الموارد والثروات الطبيعية والمياه العذبة وأنظمة الصرف الصحي، بما يهدد في النهاية الاستقرار الاجتماعي والصحة العامة. ومع تفاقم هذا الوضع تعجز السلطات عن معالجة الضعف الحاصل في البنية التحتية وينخفض الأداء البيئي أمام التكاليف الباهظة للخدمات وللصحة العامة في المناطق العمرانية المزدحمة. وأمام هذا الواقع يتم اللجوء إلى آليات الاقتصاد الأخضر للمساهمة في حلحلة المشكلات القائمة، وعادة ما يتم التخطيط لإقامة مدن جديدة يسهل التحكم فيها منذ البداية، والجزائر سارت في هذا الدرب إلى حد ما.

كما تلجأ السلطات إلى العمل على زيادة كفاءة الطاقة من خلال اللجوء إلى البدائل المستدامة وغير المكلفة والحد من الانبعاث في المباني وكذلك معالجة المخلفات فتتحقق الكفاءة الاقتصادية من جهة وجودة في الخدمات من جهة أخرى. وفي مجال المياه نسجل أن السلطات الجزائرية اهتمت منذ وقت مبكر ببناء السدود واستغلال الموارد المائية ومكافحة التصحر من أجل تنمية دائمة ومتوازنة بين الجهات، ولعل من أهم المشاريع المائية سد بني هارون العملاق الذي يكاد يتسع لمليار متر مكعب من الماء، وهو يغذي عدة ولايات في شرق البلاد بالمياه الصالحة للشرب، وهو حسب أحد المصادر "يغطي 4 مليون نسمة في 5 ولايات (جيجل، قسنطينة، باتنة، أم البواقي وخنشلة)، كما يسمح بسقي أكثر من 400000 هكتار موزعة على سهول التلاغمة، الرميلة، أولا د فاضل، الشمرة، باتنة وعين التوتة".[20]

ولعل من أهم مشاريع القرن مشروع نقل المياه من منطقة عين صالح إلى مقر ولاية تمنراست على مسافة 700 كلم، وهو مشروع طموح ذو أثر اقتصادي واجتماعي وذو بعد إفريقي استراتيجي هام لتحقيق التنمية والاستقرار في منطقة جنوب الصحراء. وعلاوة على ذلك أقامت الجزائر عدة محطات لتصفية مياه البحر وتوزيعها على سكان منطقة الشمال وخاصة في غرب البلاد، وعلى المناطق الصناعية المستهلكة بكثرة للمياه.

أما بالنسبة لقطاع النقل على سبيل المثال فإنه يتم ابتكار أساليب نقل مناسبة ومنخفضة الكربون، وبصفة عامة "الانتقال من النقل الخاص إلى العام غير المعتمد على المحركات يمكن أن تنتج عنه مكاسب صحية واقتصادية كبرى"،[21] فمن جهة كلفة النقل يعرف أن النقل الجماعي ذو كلفة أقل منها في النقل الخاص. ومن جهة أخرى فهي تخلق مناصب شغل وتخفض انبعاث الغازات السامة الملوثة للبيئة، كما تساهم في الحد من الازدحام المروري ومن ورائه حوادث السير. وفي هذا الإطار أنشأت الجزائر العديد من محطات وخطوط النقل للقطار الكهربائي خاصة في المدن الكبرى ابتداءً من سنة 2000، وهي تسعى لإقامة المزيد من المشاريع من هذا النوع ذات الطاقة النظيفة.

وعليه يلعب الاقتصاد الأخضر دورا حيويا في حماية الفئات الاجتماعية الهشة والحد من تكاليفها المترتبة عن تلبية حاجياتها الأساسية من المياه والغذاء والأمن وخدمات الطاقة والنقل والتعليم والصحة وغير ذلك، ويساهم في خلق وظائف جديدة تغطي التوجهات الجديدة صديقة البيئة، وبالتبعية " تجميع قدر معتبر من الإيرادات العامة التي تتيح الاستثمار أكثر في الحماية الاجتماعية وخدمات عالية الجودة."[22] ولا شك أن الإيرادات العامة ترتفع مع ارتفاع الإيرادات الخاصة، يؤدي هذا إلى تحسين نوعية الحياة ومن ثم تحقيق هدف التنمية المستدامة المنشود.

الفرع الثاني :

الأهمية الاقتصادية للاقتصاد الأخضر

لا شك في أن الجزائر انخرطت بصفة أو بأخرى في مفهوم الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال إقامة مشاريع عديدة صديقة للبيئة من جهة، ومن خلال ترجمة المعاهدات الدولية التي وقعت عليها إلى إجراءات قانونية نافذة من جهة أخرى. لعله من تحصيل الحاصل الكلام على البعد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر، فهو في النهاية نشاط

اقتصادي منتج للثروة، لكن يجب التركيز على أهم خصوصياته ومتطلباته التي تحقق أهدافا عليا ذات طبيعة خاصة ومميزة، وهذا وفق الترتيب المنهجي الموالي.

ـ أولا : الاقتصاد الأخضر يحافظ على البيئة

تستند آليات التحول إلى الاقتصاد الأخضر على خفض انبعاث غاز الكربون القاتل للبيئة والمتأتي عن إنتاج واستهلاك الطاقة، ومن ثم فإن كل النشاطات الاقتصادية بمفهوم الاقتصاد الأخضر تصوب نحو تخفيض استهلاك الطاقة بقدر الإمكان والتوجه نحو الطاقات المتجددة صديقة البيئة من جهة، وتفعيل عمليات تدوير المخلفات وإعادة إدماجها في الاقتصاد على أوسع نطاق باعتبارها من أهم آليات الاقتصاد الأخضر أو البيئي من جهة أخرى. ومن ثم فإن المحافظة على البيئة يحقق بالدرجة الأولى المحافظة على الصحة العامة، وبالدرجة الثانية المحافظة على وسط طبيعي نظيف ومناخ مستقر تستفيد منه الأجيال القادمة فتمارس نشاطاتها الاقتصادية بصفة عادية كما الأجيال السالفة.

وقد وضعت السلطات الجزائرية هدف الوصول إلى نحو 20 في المائة من الطاقة المتجددة من مجموع الطاقة الكلية المنتجة بنهاية سنة 2030.[23] ومن أجل هذا الهدف أقيم مشروع محطة الطاقة الشمسية النموذجي في حاسي الرمل في منطقة قريبة من حقل الغاز الأكبر في الجزائر وفي إفريقيا على مساحة 130 هكتار، يعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، وهو بقدرة إنتاجية تصل إلى 150 ميغا واط، منها 30 ميغا واط من الطاقة الشمسية. وحسب إحدى الدراسات فقد حقق المشروع منافع بيئية واقتصادية هامة، بحيث " تم تخفيض هام في انبعاث الكربون قدر ب 33 ألف طن في السنة مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية، وهو ما يعني أيضا إنقاذ أكثر من 7 مليون متر مكعب من الغاز المشتعل في السنة. [24]

ولعل من بين الإجراءات المهمة في الجزائر برنامج تزويد مصانع الإسمنت بمصافي مرشحات النسيج، وهو برنامج واسع لتجديد وتحديث معدات مكافحة التلوث تم إصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت ووزارة البيئة، وبموجبه تم وضع نظام تصفية مرشحات النسيج بمصانع الإسمنت، وهو ما يعتبر نقلة نوعية في مجال حماية البيئة في الجزائر. وحسب إحدى الدراسات فإن 10 من بين 12 مصنع للإسمنت الموجودة في البلاد أجرت تركيب تصفية الكيس،[25] والبقية في طور الانجاز.

ـ ثانيا : الاقتصاد الأخضر يرّشد استغلال الموارد والطاقات ويحقق التنمية المستدامة

إن من مظاهر الضعف والإسراف في الاقتصاد التقليدي الإنتاج والاستهلاك المفرط للطاقة خاصة في الدول المصنعة، وهذا الأمر علاوة على فاتورته الباهظة يخلق تبعية لا تستسيغها للدول المنتجة للمحروقات، ويتسبب في اضطرابات وحروب تشنها الدول القوية لضمان تموينها المستمر بالمواد النفطية الضرورية لسيرورة آلتها الصناعية كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بالمناسبة، تستهلك الطاقة المستخرجة من النفط والغاز والفحم بمقدار 33 مرة أعلى منه في الهند،[26] على سبيل المقارنة، وهذا برغم التعداد السكاني الضخم المعروف على الهند. وعليه تعمل

مثل هذه الدول على ترشيد استهلاك الطاقة ليس لأهداف نبيلة لا بيئية ولا غيره، وإنما لضرورة اقتصادية بحتة وفق مبدأ البراغماتية السائد في الدول الرأسمالية الإمبريالية.

وبرغم الوضعية المرضية إلى حد ما في الدول المتخلفة اقتصاديا المتعلقة باستهلاك الطاقة فإنها تشكل هدرا للموارد المالية، وحاجتها أكثر لصرف مواردها في جوانب ذات أولوية اجتماعية وبنية تحتية ضرورية، كما أن جزء كبير من ماليتها يتأتى من تصدير مصادر الطاقة الأولية مما يعرضها للاستنزاف وللبخس من الدول المتحكمة في الأسواق العالمية. لذلك يأتي الاقتصاد الأخضر كبديل جيد للاقتصاد الرأسمالي المتوحش في كلا النوعين من الدول (متخلفة/متطورة)، إذ أن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة تقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة، بالإضافة إلى إيجابيات الطاقة المتجددة وتكلفتها المنخفضة وشيوعها أمام الجميع (الشمس والرياح والبحار ومياه الأمطار بدرجات متفاوتة)، لذلك فهي تمثل فرصا اقتصادية رئيسية.

وبهذا الصدد تتدخل الحكومات بهدف استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات الطاقة النظيفة، ومن ثم يكون للسلطات في الدول دور كبير تلعبه في تحسين حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة. وبالنسبة للجزائر هناك مساعي متنامية للتشجيع على استغلال الغاز المسال في السيارات ومنع عنصر الرصاص عن مادة البنزين، والتوجه نحو إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. كما أن مشاريع تنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية تسير بخطى ثابتة من خلال مخطط يرمي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني ليصل إلى 200 ألف طن / سنويا في إطار زمني محدد ب 5 سنوات، وهذا بفضل تنمية تربية الأحياء المائية المقرر لها أن تمثل 70 % من الإنتاج الكلي، وسيشجع هذا المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري.[27]

وهكذا يعمل الاقتصاد الأخضر على أخذ مكان الاقتصاد الرأسمالي من قطاع لآخر، وتحل العقلانية والاستغلال الأمثل للموارد بتخطيط بعيد المدى مكان الاستغلال المفرط للموارد واستنزافها بشكل يحرم الأجيال المقبلة من حقها في التنمية، ولا شك أن ذلك هو الهدف الرئيسي لعملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر وهو تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني : الصعوبات التي تواجه عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر

لعل الأهمية الأكبر لمنحى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر تبرز على المستوى الدولي وعسى أن تكون الحل الأمثل للمشكلات المناخية لكوكب الأرض وبالخصوص ظاهرة الاحتباس الحراري التي تعتبر تحديا حقيقيا لمستقبل الحياة على الكوكب. وبالنسبة للجزائر نركز في هذا الجزء من البحث على الصعوبات ذات الطابع الاقتصادي (الفرع الأول)، ثم تلك المرتبطة بالعامل البيئي (الفرع الثاني)، على أساس أن هاتين الجزئيتين يشكلان نواة الاقتصاد الأخضر، وهما عاملين محوريين يحران معهما بقية العوامل الأخرى.

الفرع الأول : الصعوبات المرتبطة بالعامل الاقتصادي

يعاني الاقتصاد الجزائري من الاعتمادية الكبيرة على الريع البترولي منذ الاستقلال، ولم تنجح السياسات العمومية في إصلاح هذا الخلل إلى حد هذا اليوم من سنة 2025 إلا بشكل نسبي رغم المجهودات المبذولة من السلطات، ورغم المخططات والوعود والمؤسسات المنشأة لهذا الغرض. هذا الوضع يفرض بكل تأكيد على الدولة انتهاج سياسة اقتصادية غير تقليدية تستهدف التنمية المستدامة وتعمل على تنويع الاقتصاد وترشيد استعمال الموارد، ومن ثم تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر.

ولا يزال مناخ الأعمال في الجزائر دون المستوى المرغوب وفقا للمعايير العالمية نظرا لعدم الاستقرار المتعدد الجوانب وهشاشة بنية الاقتصاد الوطني وضعف المستوى التعليمي وضآلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي بحيث لا تصل إلى 1 % من ميزانية الدولة. ورغم الترسانة القانونية الهامة والاتفاقيات العديدة المبرمة إقليميا ودوليا لم تنجح السوق الجزائرية في جلب استثمار أجنبي قوي ولا حتى الوطني منه مما انعكس سلبا على نمو المؤسسات الكبيرة فما بالك بالمؤسسات الصغيرة، وأيضا المؤسسات الناشئة التي كثر الحديث عنها مؤخرا، وعقدت عليها الآمال لبعث الاقتصاد الوطني من الركود ومن الاعتمادية المطلقة على مداخيل المحروقات.

وإذا قارنا الوضع الاقتصادي في الجزائر مع مثيله في بعض دول العالم الثالث غير البترولية فسنلاحظ أن بعض الدول مثل سنغفورة وماليزيا وكوريا والفتنام وتايوان وتركيا وغيرها حققت قفزة نوعية في التنمية برغم أنها كانت منذ عقود قليلة في نفس المستوى التنموي للجزائر، ويعود الفضل في نجاح هذه الدول إلى قدرتها على توفير تحفيزات كبيرة للمستثمرين الأجانب والتفوق في جلب رؤوس أموال ضخمة إلى سوقها المحلية بطرق شتى تمنيت أن ندرسها ونستفيد منها. ولا أحبذ المقارنة مع بعض الدول العائمة في بحر من البترول، ولا تلك الرأسمالية الغربية التي بنت مجدها وحضارتها على نهب ثروات الشعوب والسيطرة على مقدراتها وعلى حكوماتها العميلة.

وأجدني مضطر إلى الاعتراف بالوضعية الاستثنائية للجزائر التي فقدت حريتها ودولتها لمدة قرن وثلث من الزمن، ومن ثم فهي تجد صعوبة كبيرة في التكيف مع المنظومة الاقتصادية العالمية صنيعة الغرب الإمبريالي والتعامل الربوي الذي تكرسه الأيدي اليهودية المتحكمة في السوق الرأسمالي العالمي، وهذا برغم التوجه الدستوري والقانوني لبلادنا نحو الرأسمالية واقتصاد السوق. وفي الواقع الاندماج في السوق العالمي لا يكون أبدا بلا ثمن، والثمن بالنسبة للشعب الجزائري غال يمس حريته وكرامته. وأحسب أن هذه هي عقدة الجزائر اتجاه الاقتصاد الرأسمالي، فهي تنظر إليه كحل لا مفر منه لتحقيق التنمية وفي نفس الوقت تقف على بعد خطوات منه، أي تتقدم خطوتين وتتراجع خطوة، ويبدو ذلك من خلال منظومتها القانونية المتعلقة بالاستثمار على وجه الخصوص.[28]

ومن بين أهم الصعوبات التي تحد من تطور وفعالية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة المؤسسات الناشئة، ومن ثم تحد من مسعى كسر الاعتماد على قطاع المحروقات، تلك المتعلقة بالقطاع المصرفي، إذ تبن الإحصائيات أنه في سنة 2012 احتلت الجزائر المرتبة 150 من مجموع 183 دولة فيما يخص منح القروض،[29] مما يبين حجم معضلة التمويل المصرفي في بلادنا. ومعروف أن المال عصب الحياة، ولا يمكن تصور نهوض اقتصادي بدون إصلاح

جذري لقطاع البنوك، وفي الوقت الحالي الكثير من مشاريع التنمية ترفض بسبب نقص التمويل، وغالبا بسبب عدم كفاية الضمانات التي تطلبها البنوك من أجل المساهمة في التمويل.

كما نلاحظ نوع من القصور في الحصول على المعلومة الاقتصادية من قبل الأجانب الساعين للاستثمار في بلادنا، وعجز في نظام الإشهار والتسويق لمخرجات المؤسسات الجزائرية، وصعوبات في التصدير إلى الخارج ولا حتى إلى الدول الإفريقية الفقيرة المجاورة. ومن جهة أخرى يجمع الخبراء على أن الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات لا يتمتع بمزايا تنافسية لا كما من حيث فائض الإنتاج ولا كيفا من حيث الجودة واحترام المواصفات الدولية، إذ أن السعر والنوعية هما العاملان الأساسيان في السوق. والمؤسف أن بعض المؤسسات الصغيرة تستفيد من مزايا الاقتصاد الوطني بدون آثار إيجابية، ولكن " يمكن أن تتحول هذه المزايا النسبية الساكنة إلى مزايا ديناميكية في الأسواق الخارجية إذا تمت معالجتها بالطريقة الصحيحة كتعبئتها ووسمها والتركيز على جانب الإبداع في المنتج".[30] والمؤكد أن هذا الواقع ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار.

ومن بين عيوب الاقتصاد الجزائري ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية وضعف استغلال نتائج البحث العلمي، وقلة الهيئات المساعدة والداعمة ماليا للأفكار الإبداعية، وعدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال مقارنة مع الدول المتقدمة، كما نلاحظ بعض النقائص في النظام الجبائي. وللمقارنة توفر الصين مناخ أعمال مشجع للاستثمارات بجميع أشكالها، إذ تعفي الحكومة المشروعات الجديدة من الضرائب في العامين الأول والثاني، ولا ينتهي حساب الإعفاء من تاريخ بدء العمل أو الإنتاج التجريبي، بل من أول توزيع للأرباح، وبعد ذلك تدفع الشركة نسبة نحو 20 % من الأرباح كضرائب، وتحتجز الباقي لتمويل البحوث والتطوير والتوسعات والإحلال والتجديد.[31]

وفيما يخص مشاريع الاقتصاد الأخضر المقامة في الجزائر نشير إلى أن السلطات وضعت أهدافا متوسطة المدى، وهي معقولة إلى حد ما في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة المياه، وتربية الأسماك غير ذلك، والزمن كفيل ببيان مدى تحقق هذه الأهداف. وعلى سبيل المثال يندرج مشروع الطاقة الهجينة المنشأ في حاسي الرمل في إطار الإنطلاق الفعال للبرنامج الوطني للطاقة المتجددة لزيادة 40 في المائة من الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء الوطنية في آفاق سنة 2030.[32] كما أن مشروع القرن المتمثل في نقل المياه الصالحة للشرب من منطقة عين صالح إلى مدينة تمنراست يحقق هدف التنمية المستدامة في المنطقة ويساهم في تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.

ومن صعوبات الاقتصاد الجزائري تلك المتعلقة بضعف البنية التحتية والتي تتضح على مستوى الخدمات المقدمة في المطارات والموانئ على سبيل المثال والتي لا ترقى إلى المستوى العالمي. كما يعاني قطاع النقل والمواصلات وخاصة النقل البري من صعوبات جمة من ازدحام مروري وفوضى التوقف وخطر الحوادث، وهو بالإضافة إلى ذلك يعتبر أكبر ملوث في الوقت الحالي، بحيث يساهم بنسبة 22 في المائة من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، و57,7 من غاز النتروجين وأيضا غاز الكبريت وأول أكسيد الكربون.[33] ويتزايد استهلاك الطاقة بقوة مع تزايد أعداد العربات المقتناة سنويا، وأمام هذا الواقع تتجه السلطات نحو تعميم استعمال وسائل النقل الجماعي الكهربائية (الترامواي)،

وتحفيز استعمال الغاز الطبيعي (GPL)، وأيضا "هناك مشاريع لتعميم استعمال السيارات الهجينة، وفي أفق بعيد استخدام الهيدروجين المختلط مع الغاز الطبيعي كوقود في مشاريع النقل في الجزائر".[34]

وفي تقديري أن مثل هذه المشاريع في مجال النقل ما زالت بعيدة المنال بسبب الاعتماد المفرط على المحروقات المنتجة محليا بكلفة منخفضة، والاتكال على الاستيراد كمورد وحيد للسيارات أمام العجز في صناعة نموذج سيارة محلي. وللمقارنة يتم دعم اعتماد المركبات الكهربائية في ألمانيا بشكل نشط من قبل الحكومة الفيدرالية الألمانية بموجب النموذج الوطني للتنقل الكهربائي، حيث تم سنة 2010 تحديد هدف نشر مليون سيارة كهربائية على الطرق الألمانية بحلول عام 2020، ومن أجل ذلك تم وضع مكافأة بقيمة 5000 يورو عند شراء سيارة كهربائية.[35] وعليه أدعو إلى مزيد من التعاون مع هذه الدولة لتحقيق بعض من أهدافها.

ولا شك أن هناك مشاريع أخرى في مجالات معالجة النفايات والبناء الأخضر وغير ذلك، لكنها تبقى محدودة الأثر وهي في حاجة لمزيد من التطوير والتوسع أكثر. ورغم ما تقدم من إنجازات فإن بعض القطاعات مازالت بعيدة كل البعد عن مفهوم الاقتصاد الأخضر مثل الفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتارا مقابل20 ألف هكتار بالمغرب و330 ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتدوير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية.[36]

الفرع الثاني: الصعوبات المرتبطة بالعامل البيئي

لا يختلف الوضع البيئي في الجزائر كثيرا عن ما هو عليه الوضع في بقية دول العالم، إذ أن ظواهر الاحتباس الحراري والتغير المناخي والتلوث البيئي هي ظواهر عالمية لا حدود لها، فحتى طبقة الأوزون التي في السماء لم تسلم من الضرر. غير أن للجزائر مشكلات خاصة بها وعلى رأسها التصحر جنوبا وشح الأمطار شمال البلاد، واستنزاف الأراضي الزراعية وتحويل مساحة كبيرة منها إلى مناطق عمرانية أو صناعية، كما أن الغطاء الغابي في انحصار كبير بسبب الحرائق على وجه خاص. وقد احتلت الجزائر المرتبة 84 في مؤشر الأداء البيئي العالمي لسنة 2020 من أصل 180 دولة،[37] وهي مرتبة متوسطة، لكنها تنذر بخطر كبير محدق بالبلاد يجب مجابهته فورا، لذلك فإن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر هو حتمية تاريخية لا مفر منها.

ورغم أن الجزائر تملك ترسانة قانونية كبيرة في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، وهي تعكس اهتمام السلطات العمومية بهذا الجانب، وأيضا احترامها لتعهداتها الدولية المترتبة عن مصادقتها على المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، إلا أن جزئية الاقتصاد الأخضر ما زالت غائبة إلى حد بعيد في المنظومة القانونية الوطنية، ذلك أن الاهتمام بهذا الجانب بدأ متأخرا ومحتشما مقارنة بالتجارب الدولية وبدول الجوار. وبالإضافة إلى ذلك فإن فعالية وكفاءة أنظمة حماية البيئة تعتمد بالدرجة الأولى على إمكانيات وطاقات وحدود تطبيق وتنفيذ التشريعات البيئية المختلفة بدقة وحزم، وهو ما تفتقر إليه بلادنا إلى حد كبير.

والتحول إلى الاقتصاد الأخضر ليس قرارا فوقيا صادرا عن السلطات العليا في البلاد فحسب، بل هو علاوة على ذلك عملية شاقة وطويلة وجهد متواصل ومكثف من كل الأطراف الفاعلة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا من القمة إلى القاعدة، ويتم ذلك من خلال تكييف الاقتصاد مع متطلبات البيئة والتنمية المستدامة. ولهذا الغرض يجب صياغة أهدافا سياسية عليا على المدى البعيد تحقق التنمية المستدامة عبر الأجيال بالتزامن مع إصدار القوانين المناسبة والاستثمار في البنية التحتية والتنمية البشرية تدريبا وتعليما وتوعية مستمرة، انطلاقا من فكرة أن مشكلة البيئة ذات طابع أخلاقي ينبع من الوعي والإدراك والإحساس بالمسؤولية اتجاه البيئة.

ونسجل أنه برغم كل الجهود المبذولة لم يتغير في الوضع البيئي لبلادنا كبير أمر، ولا زال في حالة من التدهور مع توفر نظام ردعي ووجود غرامات على الجهات المنتهكة لتدابير الحماية البيئية، والسبب في ذلك قد يعود لضعف الردع اعتبارا لكون الغرامات المالية زهيدة وغير مرهقة مقارنة مع حجم التلوث، وبالتالي فهي لا تؤتي أكلها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد يعود السبب إلى قلة الأموال المرصودة لحماية البيئة، في نظرة تهميش وقلة اعتبار، وكذا " تعدد الهيئات مع غياب وجود تنسيق بينها ما سبب تشتت في الجهود وعدم اكتمالها، إضافة لكثرة النصوص القانونية وتبعثرها وتشتتها"، حسبما انتهت إليه إحدى الدراسات.[38]

ونحن من موقعنا نشيد ببعض مشاريع الاقتصاد الأخضر المنجزة في الجزائر، ونعتبرها منطلقا جيدا للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، خاصة فيما يتعلق باستغلال المياه ومشاريع الطاقة الشمسية، وهنا نسجل بكل أسف أن مشروع عملاق (دزرتك) اقترحته دولة ألمانيا على السلطات الجزائرية لتزويد أوروبا بالكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية المهولة في الصحراء فشل غالبا بسبب البيروقراطية والفساد. لكن طاقة الرياح غير مستغلة في حدها الأدنى إلى اليوم برغم أن بعض مناطق الوطن معروفة بالرياح القوية خاصة في الهضاب العليا، ونذكر على سبيل المثال منطقة تندوف أين تلتصق بقايا الأكياس البلاستيكية بالأشجار من جهة الغرب تحملها الرياح القوية وشبه الدائمة الآتية من جهة المحيط الأطلسي، وهذا من معاينة شخصية أثناء فترة تواجدي بالمنطقة أثناء الخدمة العسكرية، فيا حبذا لو أقيمت منصات لاستغلال هذه الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء.

ولا تفوتنا فرصة التذكير بمشروع السد الأخضر الذي شيدته سواعد شباب الخدمة الوطنية في فترة مبكرة قبل أن يسمع العالم مفهوم الاقتصاد الأخضر، وكان سبقا كبيرا للجزائر وتجربة رائدة، يا حبذا لو تمت المحافظة عليه وتوسيعه وتطويره، وكان غرضه وقف زحف الصحراء. وبالمناسبة تعج الصحراء الجزائرية الكبرى بمخزون ضخم من المياه الجوفية، وتربتها قابلة للزراعة في كثير من النواحي، ولنا أن نفتخر بالمربعات والدوائر الخضراء التي شكلت ديكورا أخضرا رائعا في منطقة واد سوف من المزروعات والمنتجات الفلاحية الواعدة، يا ليت هذه التجربة تعمم في مختلف النواحي الشاسعة للصحراء. وبالمناسبة أيضا أدعو إلى إقامة الكثير من المناطق العمرانية والصناعية في هذه المنطقة، وتحفيز النزوح نحو الجنوب كوسيلة للحد من الهجرة غير الشرعية، ولما لا إقامة عاصمة إدارية للدولة الجزائرية في وسط البلاد جغرافيا، بمعنى تقريبها إلى الجنوب.

ومن جهة أخرى نؤكد أن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر ليس بالأمر السهل، بل يتطلب الاستعانة بالخبرات الأجنبية، فبرغم أن الطاقات المتجددة متاحة للجميع، فهي تتطلب وسائل تكنولوجية متطورة لاستغلالها لا تتوفر لدى الجزائر. بل أن الأمر يتطلب استخدام ما بات يعرف اليوم بالتكنولوجيا الخضراء، "وهي عبارة عن تطوير وتطبيق المنتجات والمعدات والنظم المستخدمة للحفاظ على البيئة والموارد، والتي تقلل من الآثار السلبية للأنشطة البشرية شريطة أن تتناسب هذه التكنولوجيا مع جملة من المعايير كالتقليل من تدهور البيئة، التقليل من انبعاث الغازات السامة، والمحافظة على استخدام الطاقة من المصادر المتجددة والموارد الطبيعية".[39]

ومن ثم فإن الجزائر تحتاج إلى مزيد من التعاون مع الدول المتطورة تكنولوجيا، وأيضا في بعض الحالات مع الدول السائرة في طريق النمو التي تتوفر على تجارب مفيدة وأقرب إلى الواقع الجزائري في هذا المجال، وقد نجد في النهر ما لا نجد في البحر كما يقول المثل العربي. ولعل بعض تقنيات الزراعة المكثفة في الصين والاستغلال الأقصى للموارد الطبيعية في عمليات الإنتاج أولى بالدراسة والاقتداء، كما تتوفر الكثير من المناطق النائية في الهند على تقنيات بدائية ولكنها مهمة من ناحية الانسجام مع الطبيعة والبيئة.

ومن الصعوبات التي تعرقل عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر محدودية الثقافة البيئية لدى شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري، ونقص في الوعي، فمن يحرق المساحات الشاسعة من الغابات من أجل رعي أغنامه في حاجة إلى إعادة الدخول إلى المدرسة الإبتدائية بدون شك. كما تحتاج الجزائر إلى حملة تحسيسية وتوعية كبيرة جدا ومستمرة لتكريس ثقافة الاقتصاد الأخضر، والعمل بجد وبالتعاون مع المجتمع المدني للتأسيس لميثاق أخلاقيات بيئية ونهج وقائي لمواجهة المخاطر البيئية، وكذلك إلى المزيد من الإشهار والتسويق لبعض مقومات الاقتصاد الأخضر فيها والاستثمار فيها ما لم يمس هذا الاستثمار بالمصالح العليا للبلاد.

خاتمة :

نظرا لما يعيشه العالم اليوم من أزمات اقتصادية ومالية ومشكلات بيئية وأزمة الغذاء وأزمة الطاقة، فإن الاقتصاد الأخضر هو ملاذ البشرية الآمن لإنقاذ كوكب الأرض من الدمار اللاحق به لا محالة في القريب العاجل، وهو حاليا الخيار الإستراتيجي والحل المثالي لمثل هذه الأزمات باعتباره أداة لتحقيق التنمية المستدامة. ونظرا للأهمية القصوى لآلية الاقتصاد الأخضر أوصي في نهاية هذا البحث بإعداد إستراتيجية متكاملة من أجل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بشكل فعال وآني نظرا للتأخر الملحوظ المسجل في بلادنا، ونظرا للأخطار البيئية المحدقة بنا، وفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذا النوع من الاقتصاد.

كما أوصي بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم وأخذ الاقتصاد الأخضر بعين الاعتبار في إطار مختلف قوانين الاستثمار مستقبلا وغيرها من القوانين ومخططات التنمية، مع ضرورة إصلاح المنظومة البنكية لمواكبة التوجهات الجديدة نحو تشجيع المؤسسات الناشئة والمصغرة، ولما لا إنشاء بنوك متخصصة في تمويل مشاريع الاقتصاد الأخضر. كما اقترح إعداد قاعدة بيانات خاصة بالتشريعات البيئية من أجل تيسير التنسيق بين مختلف الهيئات الإدارية والمؤسسات المعنية بحماية البيئة والرقابة عليها. وأرى أن إصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية أكثر من ضروري

لتتكيف مع متطلبات التخصصات الجديدة في فروع الاقتصاد الأخضر ولتساهم في التوعية والتكوين الضروريين لتحفيز وتشجيع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وتثمينها وحماية البيئة باعتبارها الجسور المتينة للعبور نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك يجب الاهتمام أكثر بالكفاءات وإعطائها الفرصة للمشاركة في مختلف مشاريع الاقتصاد الأخضر من خلال التحكم في التكنولوجيات الحديثة ذات الصلة، ومن خلال التوسع إلى مجالات جديدة مثل إدارة المياه والمباني الخضراء والتصميم المعماري الذكي وغيرها. وأخيرا أدعو إلى محاكاة التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال عسى أن نستفيد منها وإلى المزيد من التعاون والشراكة في مشاريع الاقتصاد الأخضر.

الهوامش:

(1) بن صالح عادل، الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة قانون العمل والتشغيل، الجزائر، جامعة مستغانم، عدد خاص، 26 اكتوبر 2020، ص 36.

(2) نصيبة مسعود ورحمون رزيقة، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص 197.

(3) حبيب أسية وحنيش احمد، أهمية تبني الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 303.

(4) بديار أمينة والتوفيق محمد، أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة (دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2017، ص 327.

(5) عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي (الاقتصاد الأخضر)، مؤسسة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، مصر، 2014، ص 55.

(6) حبيب أسية وحنيش احمد، مرجع سابق، ص 105.

(7) مختار عبد الهادي، الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، الجزائر، العدد 9، 2017، ص 371.

(8) مختار عبد الهادي، الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، الجزائر، العدد 9، 2017، ص 371.

(9) قحام وهيبة وشرقرق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل (مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الجزائر، العدد 6، ديسمبر 2016، ص 442.

(10) بن عبد الله رشيدة رشا و بوقطاية سفيان، أهمية استخدام موارد الطاقة النظيفة لتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2021، ص 268.

(11) حمامة مسعودة وابن عون الطيب، الاقتصاد الأخضر في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البديل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، جامعة الجلفة، 2020، ص 37.

(12) أنظر : تاريخ الاطلاع 14 اكتوبر 2024

Paula Dobriansky, Juillet 2006, **Une énergie propre pour demain**, revue électronique du département des états -Unis, volume 11- numéro 02. www.state.gov/g/oes/rls/fs/2003/19942.htm

(13) فاطس نسرين و يدو محمد، التكنولوجيا النظيفة كإستراتيجية لدعم التنمية المستدامة (إشارة إلى حالة النقل المستدام في ألمانيا)، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، 2022، ص 342.

(14) بن مهرة نسيمة و لعروسي أحمد، مكافحة التغييرات المناخية في التشريع البيئي الجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، عدد 1، الجزائر، 2023، ص 109

(15) مختار عبد الهادي، مرجع سابق، ص 572.

(16) محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ، مطبعة الإشعاع الفنية، ط 1، الإسكندرية، 2002، ص 17.

(17) خالد عبد الحميد محمد عمر، اقتصاديات الطاقة والتنمية في مصر، دراسة مقارنة ودراسة قياسية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2012، ص 29.

(18) طالبي محمد وساحل محمد، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008، ص 87.

(19) قحام وهيبة و شرقرق سمير، مرجع سابق، ص 449.

(20) حبيب أسية و حنيش أحمد، مرجع سابق، ص 314.

(21) بن صالح عادل، مرجع سابق، ص 42.

(22) زعباط سامي و بوقريقة رفيقة، الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، المجلد 7، العدد 3، 2020، ص 170.

(23) زايد مراد و خويلدات صالح، الطاقة النظيفة مدخل لتحقيق التطور المستدام للبيئة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية،الجزائر، المجلد 3، العدد 2، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 143.

(24) تقرارت يزيد، مرداسي أحمد رشاد و بوطبة صبرينة، الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية،الجزائر، العدد 8 ، ديسمبر 2017، ص 581.

(25) قحام وهيبة و شرقرق سمير، مرجع سابق، ص 451.

(26) حمامة مسعودة وابن عون الطيب، مرجع سابق، ص 39.

(27) حمامة مسعودة وابن عون الطيب، مرجع سابق، ص43

(28) أنظر لمزيد من التفاصيل : سلطان عمار، سياسة الاستثمار في الجزائر وأسباب عدم استقرارها، مجلة قانون العمل والتشغيل،الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص 80 إلى 100.

(29) انظر:

Merzouk Farida, Quel mode de financement pour les PME algériennes? Journée d'étude sur le développement-du secteur PME en Algerie, université de Bouira, 05-06 Mai 2014.

(30) بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 290.

(31) درار فهيمة وقاسمية وفاء، حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص 66.

(32) تقرارت يزيد و مرداسي أحمد رشاد و بوطبة صبرينة، الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، الجزائر، العدد 8، ديسمبر 2017، ص 581.

(33) حبيب أسية و حنيش أحمد، مرجع سابق، ص 315.

(34) لعرج مجاهد سمية ومغير فاطمة الزهراء، آفاق استخدام الطاقات المتجددة في قطاع النقل لتحقيق تنمية مستدامة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، الجزائر، المجلد 4، العدد 6، 2018، ص 111.

(35) فاطس نسرين و يدو محمد، مرجع سابق، ص 351.

(36) حمامة مسعودة وابن عون الطيب، مرجع سابق، ص 43.

(37) حبيب أسية و حنيش أحمد، مرجع سابق، ص 308.

(38) بوسراج زهرة، محاضرات في قانون البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2022، ص 110.

(39) عرقوب خديجة و كورتل فريد دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، مجلة رماح للبحوث والدراسات، الجزائر، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، العدد 18، جوان 2016، ص 265.